التاريخ : 12/03/2009 الصحيفة : الصباح الصفحة : 6

في ورشة عمل حول قانون وسياسة المناقشة في تونس

الإطار القانوني لتفعيل المنافسة موجود ولكن ينقصه الوعي وتحسين أهميته

قانون وسياسة المنافسة في تونس هو موضوع ورشة العمل التي انتظمت صباح أمس بتونس وأشرف على افتتاح أشغالها السيد رضا بن مصباح وزير التجارة والصناعات التقليدية وتندرج هذه الورشة في إطار مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي ينفذه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بالتعاون مع الهيئات الدولية بالتوازي في 4 دول وهي تونس ولبنان واليمن والإمارات العربية المتحدة.

السيد رضا بن مصباح

وشهد موضوع النقاش عدة مداخلات واقتراحات وتساؤلات من قبل نخبة من رجال القانون والقضاء في تونس خاصة فيما يتعلق بوضع المنافسة في الاقتصاد التونسي وأهم نقاط القوة والضعف التي يتعلق بها قانون المنافسة والالتزام بقواعدها في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وتضمنت ورشة العمل تقديما لأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة الوطنية حول قانون وسياسة المنافسة في تونس والتي قام بإعدادها فريق وطني يتكون من عدد من الخبراء والإطارات الوطنية المختصة ومن النتائج الأساسية التي خلصت إليها هذه الدراسة هي المكانة الهامة التي تكتسيها سياسة وقوانين المنافسة في تونس ومساهمتها الفاعلة في تحقيق الخطة التنموية وحفز مناخ الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد.

كما أكدت الدراسة التطور المتواصل في تنفيذ قانون المنافسة الذي كان عاملا أساسيا في إشعاع التجربة التونسية عربيا وإفريقيا وتوصلت الدراسة أيضا إلى جملة من النقائص التي تتعلق أساسا بمعيقات تطبيق قانون المنافسة والتي تتعلق أساسا بصغر حجم السوق الوطنية وسيطرة بعض المجمعات الكبرى على بعض القطاعات إضافة إلى ضعف الوعي بإحكام قانون المنافسة وما يوفره من آليات خاصة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى جانب آخر من المعوقات تهم عدة جوانب في الاقتصاد الوطني.

الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني مجابهة للتحديات الاقتصادية العالمية

ولدى افتتاحه أشغال ورشة العمل حول قانون وسياسة المنافسة في تونس أكد السيد رضا بن مصباح وزير التجارة والصناعات التقليدية أهمية الموضوع الذي حظي بدراسة معمقة في تونس وهو ما يبرز من جديد المكانة المتميزة التي يحظى بها قانون وسياسة المنافسة في تونس وريادة تجربتها في هذا المجال وهو ما جعل من تطويرها واستخلاص أهم الدورة المستوحاة من التجربة أمرا مفيدا داخليا لزيد تطوير مساهمتها في تحسين مناخ الأعمال وكذلك على المستوى الإقليمي حتى يتسنى لباقي الدول الاستفادة منها وتكتسي هذه الورشة أيضا أهمية من حيث طابعها الزمني حسب ما ورد على لسان الوزير كونها تتزامن مع عدة أحداث دافعة لسياسة المنافسة ذلك أنها تأتي بعد أسبوع من تقديم التقرير الثاني عشر لمجلس المنافسة لرئيس الدولة وتتزامن ورشة العمل أيضا مع الانطلاق في تنفيذ البرنامج الانتخابي "معا لرفع التحديات" وما يتضمنه هذا البرنامج من إجراءات لدفع تنافسية الاقتصاد الوطني وتسريع نسق النمو وتعزيز حماية المنافسة.

وعلى الصعيد العالمي فإن المنافسة الاقتصادية ما فتئت تزداد حدتها بالتوازي مع التوجه نحو التجمعات الإقليمية وهو ما يتطلب مزيد الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتحسين جاذبية محيط الاستثمار في تونس وأشار الوزير إلى مجموعة البرامج الوطنية للتأهيل والدعم التي تهدف إلى مساعدة المؤسسات الوطنية على مجابهة المنافسة على غرار تأهيل قطاع الصناعة والشروع في تأهيل قطاع الخدمات.

في نقاش نتائج الدراسة الوطنية حول قانون وسياسة المنافسة في تونس هل سيقع تنقيح قانون المنافسة؟

تميز اللقاء الذي جمع أمس نخبة من رجال القانون والاقتصاد حول قوانين وسياسة المنافسة في تونس بثراء النقاش والمداخلات حيث نوهت السيدة جودة ية قاضية تونسية بما ورد في الدراسة من إلمام بعدد من المواضيع وتساءلت عن الجدوى من هذه الدراسة على أرض الواقع أي فيما يتعلق بتنقيح قانون المنافسة والخروج بأشياء عملية وأقتراحات من شأنها أن ترتقي بالجانب القانوني للمنافسة في تونس

وتطرق السيد عرف بالخبيرة رجل أعمال وعضو مجلس المنافسة إلى قطاع زيت الزيتون في علاقته بقوانين وسياسة المنافسة حيث أشار إلى النقلة النوعية التي شهدها هذا القطاع منذ تحريره سنة 1994 وما تفضت إليه استراتيجية الخوصصة والتحرير في هذا القطاع من مزايا خاصة فيما يتعلق بارتفاع كميات الزيت المصدرة للخارج وتحسن جودة المنتوج التي أكسبته شهرة عالمية ولكن السيد بالخبيرة تعرض أيضا إلى سلبيات تحرير قطاع زيت الزيتون وفتح باب المنافسة للشركات العالمية الكبرى التي استحوذت على السوق الوطنية في مجال زيت الزيتون سواء من بحث التجميع أو التصدير الأمر الذي أدى إلى اندثار التجار الصغار في تونس ودخول الشركات التونسية الكبرى في شراكة مع الشركات العالمية نظرا لعدم توفر العملة اللازمة لشراء كميات كبرى من الزيت وترويجها في الخارج حسب ما أشار إليه رجل الأعمال السيد عرف بالخبيرة واقترح في هذا الجانب تدخل الدولة من خلال خلق شركات كبرى بمستوى الشركات العالمية لحماية القطاع.

ومن المواضيع الأخرى التي تطرق إليها المتدخلون مسألة السوق الموازية وتأثيراتها في عامل المنافسة وأيضا القضاءات التجارية الكبرى ومساهمتها في الحركة التجارية في تونس في علاقتها بموضوع المنافسة وأيضا تأثيرات المنافسة النزيهة على أسعار الخدمات والسلع.

دور كبير يجب أن يلعبه المستهلك للارتقاء بعامل المنافسة النزيهة في الاقتصاد الوطني

ومن جانبه أشار السيد محمّد القلسي رئيس مجلس المنافسة إلى أهمية الإطار القانوني للمنافسة في تونس وأشار إلى الدور المهم الذي يجب أن يلعبه المستهلك بدرجة أولى ومختلف المؤسسات الاقتصادية والهيئات العمومية والخاصة من خلال تقديم القضايا والتحسيس بأهميتها لبلوغ مستوى أرفع من المنافسة النزيهة والحد من الاخلالات التي يمكنها أن تحصل في أي نشاط اقتصادي وأكد رئيس مجلس المنافسة أيضا أهمية التشاريع والقوانين الخاصة بالمنافسة في تونس والتي تساير القوانين والتشاريع العالمية

نجية محلوف

وزارة التجارة
والصناعات التقليدية

التاريخ 2009/12/19 الصحيفة : الحرية الصفحة : 4

ورشة عمل حول قانون وسياسة المنافسة في تونس

انتظمت يوم الخميس بقمرت (الضاحية الشمالية لتونس العاصمة) ورشة عمل حول قانون وسياسة المنافسة في تونس ببادرة من وزارة التجارة والصناعات التقليدية.

وتندرج هذه الورشة في إطار برنامج الشراكة بين المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بالتعاون مع المبادرة الامريكية للشراكة في الشرق الأوسط لتعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

وقد تم اختيار 4 دول لتسيير هذا المشروع وهي تونس ولبنان واليمن والامارات العربية المتحدة. وتم تكليف تونس باعداد دراسة مفصلة ومعمقة حول قانون المنافسة نظرا لتجربتها الرائدة في هذا المجال. وتتعلق الدراسة بتطور الاطار التشريعي والقانوني لسياسة المنافسة وتقييم عمل الاطراف المعنية في دخول قانون المنافسة حيز التطبيق والتموقع الاقليمي لتونس في هذا المجال.

وتوصي الدراسة بتحرير مجمل الأنشطة الاقتصادية وفتح قطاعات عديدة على المنافسة (التأمين والصحة) وتطوير قواعد المنافسة ووضع اطار قانوني عصري لتنظيم المنافسة وشفافية المعاملات وارساء آلية لمراقبة الممارسات التجارية ومقاومة المنافسة غير الشريفة.

وأكد السيد رضا بن مصباح وزير التجارة والصناعات التقليدية في افتتاح الورشة ان اختيار الموضوع يعكس المكانة الهامة التي تحتلها المنافسة في تونس ودورها في تحسين مناخ الاعمال.

وأوضح ان هذه الدراسة التي أنجزت بالتعاون مع خبراء تونسيين وأجانب ستمكن من تقديم التقرير السنوي الثاني عشر لمجلس المنافسة لرئيس الدولة والانطلاق في تنفيذ البرنامج الرئاسي «معا لرفع التحديات» 2009-2014 مع ما يتضمنه من إجراءات لدفع تنافسية الاقتصاد وتسريع نسق النمو وتعزيز حماية المستهلك وهي اهداف تعد سياسة المنافسة آلية متميزة لتحقيقها.

وأشار الوزير في هذا الصدد الى النقطة الرابعة من البرنامج الرئاسي المتعلقة بموضوع المنافسة والرامية الى تعزيز صلاحيات مجلس المنافسة وتدعيم دور المعهد الوطني للاستهلاك.

وأبرز ان تحقيق الاهداف التنموية الوطنية في ظل اقتصاد معولم تحتد فيه المنافسة العالمية يقتضي مزيد الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتحسين جاذبية محيط الاستثمار بتونس.

وفي هذا السياق لاحظ الوزير ان تحفيز المنافسة في السوق الداخلية يمثل مطمحا تعمل الوزارة على دفعه في كامل قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد اجراءات وبرامج تهدف الى تسهيل النفاذ الى الأسواق الخارجية والداخلية وذلك من خلال جملة الاتفاقيات التجارية التي امضتها تونس والتي تفتح المجال امام المؤسسات الوطنية للولوج الى اسواق اوسع (850 مليون مستهلك).

كما تعززت هذه الاتفاقيات بإحداث آليات لتحسين تنافسية المؤسسات على غرار برنامج التأهيل الصناعي وبرنامج تأهيل الفضاءات وبرنامج تنمية الصادرات

وزارة التجارة
والصناعات التقليدية

التاريخ : 18/12/2009 الصحيفة : الصحافة الصفحة : 7

ورشة عمل حول «قانون وسياسة المنافسة في تونس»

تحرير مجمل الأنشطة الاقتصادية وفتح قطاعات عديدة على المنافسة

انتظمت أمس الخميس بقمرت (الضاحية الشمالية لتونس العاصمة) ورشة عمل حول قانون وسياسة المنافسة في تونس وذلك بمبادرة من وزارة التجارة والصناعات التقليدية.

وتندرج هذه الورشة في إطار برنامج الشراكة بين المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بالتعاون مع المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط لتعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

وقد تم اختيار 4 دول لتسيير هذا المشروع وهي تونس ولبنان واليمن والامارات العربية المتحدة. وتم تكليف تونس باعداد دراسة مفصلة ومعمقة حول قانون المنافسة نظرا لتجربتها الرائدة في هذا المجال. وتتعلق الدراسة بتطور الاطار التشريعي والقانوني لسياسة المنافسة وتقييم عمل الاطراف المعنية في دخول قانون المنافسة حيز التطبيق والتموقع الاقليمي لتونس في هذا المجال.

وتوصي الدراسة بتحرير مجمل الأنشطة الاقتصادية وفتح قطاعات عديدة على المنافسة «التامين والصحة» وتطوير قواعد المنافسة ووضع اطار قانوني عصري لتنظيم المنافسة وشفافية المعاملات وارساء آلية لمراقبة الممارسات التجارية ومقاومة المنافسة الغير شريفة.

وأكد السيد رضا بن مصباح وزير التجارة والصناعات التقليدية في افتتاح الورشة ان اختيار الموضوع يعكس المكانة الهامة التي تحتلها المنافسة في تونس ودورها في تحسين مناخ الاعمال.

وأوضح ان هذه الندوة تاتي اسبوعا بعد تقديم التقرير السنوي الثاني عشر لمجلس المنافسة لرئيس الدولة والانطلاق في تنفيذ البرنامج الرئاسي «معا لرفع التحديات» 2009-2014 مع ما يتضمنه من إجراءات لدفع تنافسية الاقتصاد وتسريع نسق النمو وتعزيز حماية المستهلك وهي اهداف تعد سياسة المنافسة آلية متميزة لتحقيقها.

وأشار الوزير في هذا الصدد الى النقطة الرابعة من البرنامج الرئاسي المتعلقة بموضوع المنافسة والرامية الى تعزيز صلاحيات مجلس المنافسة وتدعيم دور المعهد الوطني للاستهلاك.

وأبرز ان تحقيق الاهداف التنموية الوطنية في ظل اقتصاد معولم تحتد فيه المنافسة العالمية يقتضي مزيد الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتحسين جاذبية محيط الاستثمار بتونس.

وفي هذا السياق لاحظ الوزير ان تحفيز المنافسة في السوق الداخلية يمثل مطمحا تعمل الوزارة على دفعه في كامل قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد اجراءات وبرامج تهدف الى تسهيل النفاذ الى الأسواق الخارجية والداخلية وذلك من خلال جملة الاتفاقيات التجارية التي امضتها تونس والتي تفتح المجال امام المؤسسات الوطنية للولوج الى اسواق اوسع (850 مليون مستهلك).

كما تعززت هذه الاتفاقيات بإحداث آليات لتحسين تنافسية المؤسسات على غرار برنامج التاهيل الصناعي وبرنامج تاهيل الخدمات وبرامج تنمية الصادرات.

وزارة التجارة
وتنمية الصادرات

تاريخ : 2009/12/12 الصحيفة : الصباح الصفحة : 6

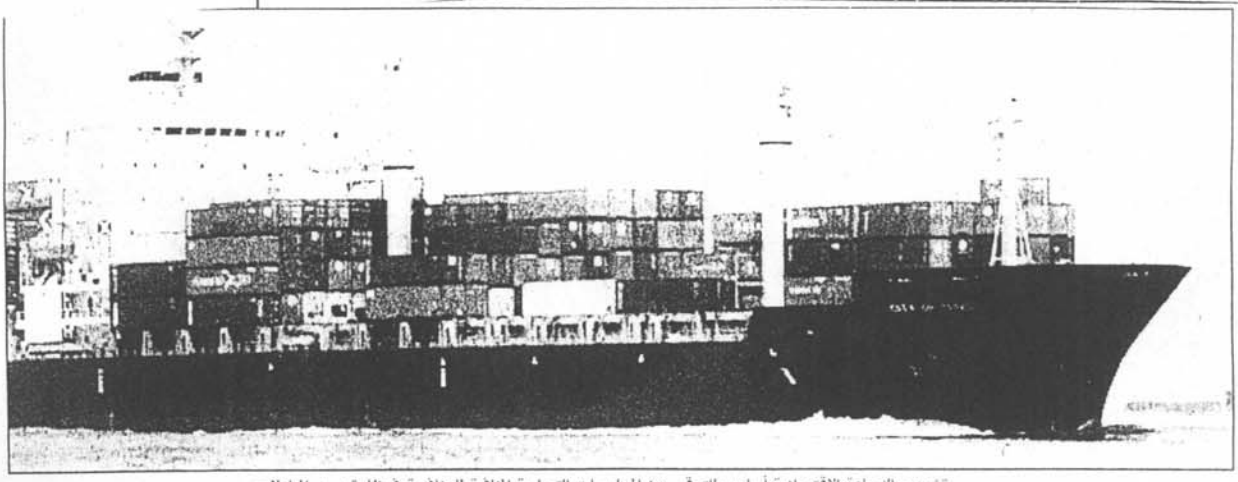

تشجيع النجاعة الاقتصادية أسلوب للتوقي من الممارسات التجارية المنافية للمنافسة في ظل تحرير المبادلات

في استطلاع لمعهد القدرة التنافسية والدراسات الكمية:

60 ٪ من المؤسسات تشكو ضعف المنافسة في السوق المحلية

تونس ـ الصباح

بينت آخر الاستطلاعات السنوية التي أجراها معهد القدرة التنافسية والدراسات الكمية لسنة 2008 على عينة من 851 مؤسسة في الجانب المتعلق بتطوير محيط الأعمال أن مستوى المنافسة في السوق الداخلية لايزال ضعيفا حيث تظهر النتائج أن حوالي 60٪ من المؤسسات تشتكي من وجود اشكاليات منافسية.

ورد هذا الاستطلاع ضمن دراسة تم تقديمها امس خلال ورشة العمل الوطنية حول قانون وسياسة المنافسة في تونس، والتي انعقدت في اطار مشروع تعزيز الفوائد التجارية في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ويقوم بتنفيذه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق اوسطية (MEPI) وذلك في كل من الامارات وتونس ولبنان واليمن بمتد هذا المشروع على فترة سنتين من 2008 الى 2010 ويهدف الى تعزيز واصلاح القانون التجاري في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بغية دعم وتشجيع بيئة قانونية ملائمة للاعمال التجارية.

التشخيص.. التفاعل

تضمنت هذه الدراسة تشخيصا للاطار القانوني والمؤسسي لسياسة المنافسة في تونس وتطور هيكلة الاقتصاد الوطني في اهم القطاعات ووضع المنافسة فيها وتفاعلها مع باقي السياسات الاجتماعية ذات الوجه التحرري، وتعرضت هذه الدراسة الى تقييم مدى اسهام تعقيد القانون في دعم المنافسة في الاقتصاد الوطني والتصدي للاشكاليات التي قد تبرز في الاسواق والاصلاحات الهيكلية لدعم المنافسة او الاصلاحات التشريعية والتنفيذية لاعمال قانون المنافسة وهو ما تم التعرض له خلال هذه الورشة من قبل المشاركين في اشغالها ضمن تحليل اهم ما جاءت به هذه الدراسة.

مبررات سن القانون

تشجيع النجاعة الاقتصادية كعنصر لتسريع النمو وعامل للضغط على التكاليف وتشجيع الابتكار والتوقي من حالات الافراط في التركز الاقتصادي وما قد يصحبه من ممارسات احتكارية، والتوقي من الممارسات التجارية المنافية للمنافسة خاصة في ظل تحرير المبادلات التجارية وازالة الحواجز التعريفية في اطار المنظمة العالمية للتجارة.

كانت هذه اهم النقاط التي تعرض لها السيد خليفة التونكتي مدير عام المنافسة والابحاث الاقتصادية بوزارة التجارة والصناعات التقليدية خلال اشغال هذه الورشة، مبرزا اهم الاسباب التي تبرر اللجوء الى سن قانون وطني للمنافسة بالاضافة الى حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات المنافية للمنافسة التي قد تنشأ خارج الحدود او داخلها.

واستعرض السيد تونكتي أهم أوضاع المنافسة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية، مشيرا الى انه رغم تخلي الدولة عن عديد الانشطة التنافسية وتقدم برنامج الخوصصة في مجال الخدمات العامة على غرار الكهرباء، الماء، التطهير ونقل المسافرين وكذلك في مجال توزيع بعض المواد الاساسية الحساسة فان بعض القطاعات الانتاجية وقطاعات التوزيع وخاصة التجارة الصغرى تتسم بوجود درجة منافسة معقولة.

واضاف ان صغر حجم السوق الوطنية في بعض القطاعات يؤدي الى وجود مؤسسات شبه احتكارية وبالتالي وضعيات الهيمنة على السوق مثلما كان الشأن بالنسبة لانتاج الجعة الذي كان في وقت قريب تحتكره مؤسسة واحدة خاصة.

معوقات التطبيق

تعرض المتدخلون في اشغال هذه الورشة الى مناقشة وطرح اهم معوقات تطبيق قانون المنافسة والتي يتلخص مجملها في صغر حجم السوق وسيطرة بعض المجمعات عليها مع ما يفرزه تنامي القدرة الشرائية لهذه المجمعات من تأثير على تكوين الأسعار. وتميز هيكلة العديد من الاسواق بنموذج سوق احتكار القلة بما يسهل تبادل المعلومات وسلوكيات التواطؤ ثم النزعة الحمائية لدى عديد المهن وعدم تحمسها لمبادئ المنافسة وهو ما يؤدي الى تعزيز دور بعض الهياكل المعنية كالنقابات والعمادات المهنية في تحديد الاسعار وتكريس بعض التشريعات القطاعية لقواعد لا تماشي وتحفيز المنافسة.

هذا بالاضافة الى ضعف الوعي بأحكام القانون وجهل الآليات الحمائية التي يوفرها للمؤسسات خاصة الصغرى والمتوسطة للتوقي من الممارسات المنافية للمنافسة التي قد تكون عرضة لها.

زمردة دلهومي

وزارة التجارة
والصناعات التقليدية

التاريخ : 21/12/2009 الصحيفة : الحرير الصفحة : 6

تونس تجربة رائدة في مجال قوانين المنافسة

احتضنت تونس مؤخرا ورشة عمل حول قانون وسياسة المنافسة وذلك ببادرة من وزارة التجارة والصناعات التقليدية، وتندرج هذه الورشة في إطار برنامج الشراكة بين المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بالتعاون مع المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط لتعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد تم اختيار 4 دول لتسيير هذا المشروع وهي تونس ولبنان واليمن والإمارات العربية المتحدة، وتم تكليف تونس بإعداد دراسة مفصلة ومعمقة حول قانون المنافسة نظرا لتجربتها الرائدة في هذا المجال. وتتعلق الدراسة بتطور الإطار التشريعي والقانوني لسياسة المنافسة وتقييم عمل الأطراف المعنية في دخول قانون المنافسة حيز التطبيق والتموقع الإقليمي لتونس في هذا المجال.

وتوصي الدراسة بتحرير مجمل الأنشطة الاقتصادية وفتح قطاعات عديدة على المنافسة "التأمين والصحة" وتطوير قواعد المنافسة ووضع إطار قانوني عصري لتنظيم المنافسة وشفافية المعاملات وإرساء آلية لمراقبة الممارسات التجارية ومقاومة المنافسة غير النزيهة.

ويذكر أن سياسة المنافسة في تونس تستند إلى القانون الصادر في29 جويلية1991 ويكرس هذا القانون مبدأ حرية الأسعار ويضع قواعد الشفافية وحسن أداء السوق ويحظر جميع الممارسات المخلة بالمنافسة.

وتنطبق الشفافية على العلاقات مع المستهلكين وعلى العلاقات القائمة بين أصحاب المهن أيضا وفيما يتعلق بالمستهلك ينص القانون على مده بالمعلومات وحمايته والإعلان عن الأسعار وشروط البيع، وتقديم الفواتير، وحظر رفض البيع وإخضاعه لشروط معينة).

وفيما يتعلق بأصحاب المهن يتوخى القانون وضع دينامية منافسة ونزاهة في عقد الصفقات ووجوب تسليم الفواتير، وحظر إعادة البيع الكيدي ورفض البيع، وحظر تعاطي ممارسات تمييزية وممارسات مخلة بالمنافسة وتحظر الممارسات التي تنال من المنافسة.

وتضمن جدول أعمال الورشة عديد المواضيع المتصلة خاصة بالإصلاحات الاقتصادية وموقع سياسة المنافسة منها ووضع المنافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية فضلا عن تقديم توصيات الدراسة في الجزء المتعلق بالإصلاحات الهيكلية والاقتصادية لتعزيز المنافسة في الاقتصاد الوطني.

كما تهتم بدراسة تطور الإطار التشريعي والمؤسساتي لسياسة وقانون المنافسة وتقييم نشاط الأجهزة المتدخلة في تنفيذه وموقع التجربة التونسية في المنطقة.

وتعدّ التجربة التونسية في هذا المجال رائدة من خلال جهاز مجلس المنافسة وهو هيئة إدارية مستقلة لها صلاحية مزدوجة: تقديم المشورة وإصدار الأحكام.

وتشمل عضوية المجلس رئيسا ونائبين للرئيس ويصدر المجلس آراءا استشارية بطلب من وزير التجارة تتعلق بمشاريع القوانين فضلا عن جميع المسائل التي تتعلق بالمنافسة.

كما يمكن لوزير التجارة أن يطلب رأي المجلس قبل البت في قضايا التركيز الاقتصادي الخاضعة لإذن مسبق ويطلب وزير التجارة رأي المجلس قبل إعفاء بعض الممارسات.

وللمجلس أيضا مهمة مقاضاة الممارسات المخلة بالمنافسة وفيما يتعلق بالنزاعات يبت المجلس في الدعاوى المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة: التحالفات، وإساءة استعمال مركز الهيمنة على السوق، وإساءة استعمال التبعية الاقتصادية والتسعير الجائر. وعلى المجلس أن يحترم المبادئ العامة للإجراءات القضائية مثل مبدأ حضور الجلسات أو تبرير قراراته التي يمكن أن تخضع للمراجعة في مرحلة الاستئناف.

ويشار إلى أن وزارة التجارة مسؤولة عن إعداد سياسة المنافسة وتنفيذها وتسهر على تنفيذ القوانين وخاصة الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية. كما تعمل الإدارة العامة على رصد متابعة أداء السوق، ومراقبة احترام تنظيم الأسعار، والاستهلاك والمنافسة.

ويشار إلى أن النقطة الرابعة من البرنامج الرئاسي المتعلقة بموضوع المنافسة تهدف إلى تعزيز صلاحيات مجلس المنافسة وتدعيم دور المعهد الوطني للاستهلاك.

وأكد السيد رضا بن مصباح وزير التجارة والصناعات التقليدية خلال افتتاحه لأشغال هذه الورشة على أن تحفيز المنافسة في السوق الداخلية يمثل مطمحا تعمل الوزارة على دفعه في كامل قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد إجراءات وبرامج تهدف إلى تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية والداخلية وذلك من خلال جملة الاتفاقيات التجارية التي أمضتها تونس والتي تفتح المجال أمام المؤسسات الوطنية للولوج إلى أسواق أوسع (850 مليون مستهلك).

كما تعززت هذه الاتفاقيات بإحداث آليات لتحسين تنافسية المؤسسات على غرار برنامج التأهيل الصناعي وبرنامج تأهيل الخدمات وبرامج تنمية الصادرات.

منسّق مشروع تعزيز القوانين التجارية بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا

اجماع على ريادة التجربة التونسية في مجال المنافسة

«الحرية»: منية الرابعي الهيشري

قطعت تونس على مر العشرين سنة الماضية خطوات هامة علي درب ارساء مناخ تنافسي لاقتصادها من خلال اقرار جملة من الاصلاحات الاقتصادية بصفة تدريجية ومنها بالخصوص سن قانون المنافسة منذ سنة 1991 واحداث اجهزة متخصصة تسهر على حسن تنفيذه وتطوير الاطار القانوني والمؤسساتي بما يتماشى مع تطورات المشهد الاقتصادي الوطني والعالمي.

واعتبارا لدور سياسة المنافسة في تعزيز هذه الاصلاحات وترسيخ تحرير دواليب الاقتصاد وتسهيل اندماجه في الاقتصاد العالمي وفي تامين مصالح المستهلك فقد أعدت تونس دراسة في اطار مشروع «تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا» الذي يسهر المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق اوسطية.

ولمزيد تسليط الاضواء على هذه الدراسة ونتائجها والتعريف بمشروع تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا التقت «الحرية» بالسيد محمد بن فرج مكلف بمهمة بديوان وزير التجارة والصناعات التقليدية ومنسق المشروع الذي افاد في البداية بأن مشروع تعزيز القوانين التجارية بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا قد انطلق تنفيذه في ماي 2008 ويمتد الى غاية ماي 2010 ويشمل اربعة بلدان نموذجية وهي تونس ولبنان والامارات واليمن ويهدف الى تعزيز واصلاح القانون التجاري في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا قصد دعم وتشجيع وترسيخ بيئة قانونية ملائمة للاعمال التجارية.

وتشمل النتائج المتوقعة من المشروع تحسين القدرة على فهم القانون التجاري في الانظمة التجارية والقانونية المحلية في منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط مع تفعيل مشاركة القطاع الخاص في وضع سياسات القانون التجاري.

تقرير اقليمي حول قوانين الاعمال

واضاف محدثنا ان هذا المشروع يتضمن مرحلتين فقد شملت المرحلة الاولى اجراء تقييم عام لقوانين الاعمال في كل من الدول الاربع المذكورة انفا ولاحظ في هذا الاطار انه بالنسبة لتونس تم اعداد تقرير وطني في نوفمبر 2008 حول التشريعات والقوانين التجارية وقانون الاعمال وتقييم مدى مواكبتها للتطورات العالمية وتحفيزها لمناخ الاعمال وقد تم عرض هذا التقرير في ورشة عمل وطنية انتظمت يومي 13 و14 جانفي 2009 مكنت اشغالها من اثراء التقرير ووضعه في صيغته النهائية.

اما على المستوى الاقليمي فقد بيّن محدثنا انه قد تم تجميع التقارير الاربعة التي اعدتها الفرق الوطنية في كل من تونس ولبنان والامارات واليمن وتم تجميعها في تقرير موحد تم طرحه في مؤتمر اقليمي احتضنته تونس يومي 15 و16 ماي 2009 وضم خبراء من الدول الاربعة وخبراء دوليين ومثل فرصة لمناقشة محتوى التقرير الاقليمي واثرائه ولتبادل الخبرات والتجارب بين الدول المشاركة وتحديد القواسم المشتركة خاصة فيما يتعلق بالمعوقات والاشكاليات.

وابرز السيد محمد بن فرج انه بانعقاد هذا المؤتمر تم الانتهاء من المرحلة الاولى والانطلاق في المرحلة الثانية من المشروع والتي ترتكز على اجراء دراسة معمقة في كل دولة من الدول الاربعة حول احد فروع القانون التجاري وقد اختير قانون وسياسة المنافسة في تونس ليكون موضوعا لهذه الدراسة نظرا لتجربتها الرائدة في المنطقة اما بالنسبة للبنان فقد كان موضوع الدراسة حول قوانين الملكية الفكرية وبالنسبة للامارات حول قوانين الاستثمار وخاصة الاستثمار العقاري وبالنسبة لليمن فكان حول تنفيذ العقود التجارية واستخلاص الديون.

ولاحظ محدثنا ان اختيار 4 مواضيع تجارية مختلفة بالنسبة لهذه البلدان كان مقصودا وذلك حتى تحصل الاستفادة من تجربة كل دولة بالنسبة للمنطقة ككل.

تجربة تونسية رائدة في مجال المنافسة

وبيّن السيد محمد بن فرج ان اختيار سياسة وقانون المنافسة كموضوع للدراسة المعمقة في تونس يعد تاكيدا للمكانة المتميزة التي تحظى بها هذه السياسة في بلادنا نظرا لريادة تجربتها في المجال واسبقيتها في المنطقة وهو ما يجعل الاستئناس بها امرا مفيدا.

واضاف انه تم التمهيد لهذه الدراسة باعداد استبيان اراء شمل عينة من 165 شخصا في جوان 2009 تضم كافة الشرائح المعنية من حقوقيين ورجال اعمال وجهات رسمية للوقوف على تقييم موضوعي لرؤية هذه الشرائح لمدى تحفيز قانون الاعمال للنشاط الاستثماري ولتسهيل الاعمال وكذلك لقياس مدى اطلاع العامة على هذه القوانين بصفة عامة وعلى قانون المنافسة بصفة خاصة ومدى رضاها عن اداء الاجهزة المسؤولة عن تنفيذه وتقييمها لمستوى المنافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية واشار الى ان الاستطلاع يتضمن جزءا عاما وجزءا خاصا وقد تم تنفيذه في الدول الاربعة كل حسب موضوع دراستها.

وبهدف اعداد التقرير قام الفريق الوطني كذلك بعملية جرد لاهم التشريعات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع المنافسة بهدف الوقوف على اهم القوانين والتراتيب النافذة وتجميعها تمهيدا لاثراء قاعدة المعطيات التي انشاها المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة في اطار تنفيذ المشروع كما قام باعتماد فقه القضاء ونتائج الدراسات والتقارير الاقتصادية ذات العلاقة.

وقد تم اثر ذلك اعداد التقرير الاولي في نوفمبر 2009 وتم عرضه في ورشة العمل التي تم تنظيمها مؤخرا بتونس في 17 ديسمبر 2009

+ محاور كبرى

وبيّن محدثنا ان الدراسة ضمت 4 محاور كبرى حيث يتعلق المحور الاول بالخلفية الاقتصادية لاصدار تنفيذ قانون المنافسة تم التعرض فيها الى الحاجة لاصدار قانون المنافسة وللاصلاحات الاقتصادية وموقع سياسة المنافسة منها ومحاولة استقراء وضع المنافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتعرض المحور الثاني الى تطور الاطار القانوني والترتيبي والمؤسساتي لسياسة المنافسة وقد تم استخلاص اهم الدروس المستقاة من التجربة التونسية بالمقارنة بوضع الاطار القانوني في تونس مع دول المنطقة ومع المعايير الدولية المعمول بها.

اما المحور الثالث للدراسة فقد اهتم بتقييم تنفيذ القانون من خلال استعراض نشاط الاجهزة المسؤولة عن تنفيذه في حين تم تخصيص الجزء الرابع الى مسارات الاصلاح والتطوير.

وبخصوص اهم التوصيات والمقترحات المنبثقة عن ورشة العمل لاثراء محتوى الدراسة فقد لاحظ محدثنا انها أجمعت على تثمين محتوى العمل واكدت على اهمية القطاع العام خاصة في ظل ما افرزته الازمة المالية والاقتصادية العالمية والى الحاجة الى ايجاد توازن بين البعد الاجتماعي والنجاعة الاقتصادية كما تم التاكيد على تفعيل دور المستهلك وعلى دعم الاجهزة المكلفة بتنفيذ قانون المنافسة وعلى ملاءمة احكام القانون مع انماط العقود التجارية الحديثة الى جانب التاكيد على اهمية معالجة مسائل المنافسة غير المشروعة في القطاع المنظم وغير المهيكل.

وتم التاكيد على تعميق النظر في قابلية نزاعات المنافسة للتحكيم وعلى تطوير نشر ثقافة المنافسة والتوعية باحكام القانون وكذلك على تدعيم تدريس قوانين المنافسة وادراجها في المناهج العلمية.

وفيما يتعلق بالمراحل المقبلة اشار محدثنا الى انه سوف يتم وضع التقرير في صيغته النهائية وعرض هذه الدراسات الاربع في المؤتمر الاقليمي الثاني المزمع عقده يومي 22 و23 جانفي (كانون الثاني) 2010 في بيروت وسيتم على اثره تنظيم دورتين تدريبيتين في القوانين التجارية في فيفري 2010.

استراتيجية للتعريف بنتائج المشروع

وبخصوص الاستراتيجية التي سيتم وضعها لمزيد التعريف بمكونات ونتائج المشروع لاحظ السيد محمد بن فرج ان المشروع تضمن جانبا اعلاميا هاما وقد تم في هذا الاطار اعداد مطويات للتعريف بتوصيات المشروع الى جانب معلقات تحت شعار المستهلك هو المستفيد الاول من المنافسة وسيتم الى جانب ذلك توزيع الدراسة اثر الانتهاء من الاستشارة حولها.

السيد محمد بن فرج

- المستهلك يظل المستفيد الاول من المنافسة النزيهة

- مشروع تعزيز القوانين التجارية سيساهم في مزيد تطوير مناخ الاعمال في المنطقة

الصفحة : ٩
الصحيفة : الأيام
التاريخ : 2009/12/22

إعداد دراسة لمقاومة المنافسة غير الشريفة

أشرف السيد رضا بن مصباح وزير التجارة والصناعات التقليدية على افتتاح ورشة عمل حول قانون وسياسة المنافسة في تونس وتندرج هذه الورشة في إطار برنامج الشراكة بين المركز العربي بالتعاون مع المبادرة الأمريكية الشراكة في الشرق الأوسط لتعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وأكد السيد رضا بن مصباح أن إختيار الموضوع يعكس المكانة الهامة التي تحتلها المنافسة في تونس ودورها في تحسين مناخ الأعمال وأوضح أن هذه الندوة تأتي أسبوعا بعد تقديم التقرير السنوي الثاني عشر لمجلس المنافسة لرئيس الدولة والإنطلاق في تنفيذ البرنامج الرئاسي «معا لرفع التحديات2009-2014» مع ما يتضمنه من إجراءات لدفع تنافسية الإقتصاد وتسريع نسق النمو وتعزيز حماية المستهلك.

وأشار إلى أن تحقيق الأهداف التنموية الوطنية في ظل اقتصاد معولم تحتدّ فيه المنافسة العالمية يقتضي مزيد الرفع من القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق لاحظ الوزير أن تحفيز المنافسة في السوق الداخلية يمثل مطمحا تعمل الوزارة على دفعه في كامل قطاعات الإقتصاد الوطني من خلال اعتماد اجراءات وبرامج تهدف الى تسهيل النفاذ الى الأسواق الداخلية والخارجية.

وبهذه المناسبة تم تكليف تونس بإعداد دراسة مفصّلة ومعمّقة حول قانون المنافسة وتتعلق هذه الدراسة بتطوير الإطار التشريعي والقانوني لسياسة المنافسة وتقييم عمل الأطراف المعنية في دخول قانون المنافسة حيّز التطبيق. كما توصي الدراسة بتحرير مجمل الأنشطة الإقتصادية وفتح قطاعات عديدة على المنافسة على غرار التأمين والصحة وتطوير قواعد المنافسة ووضع إطار قانوني عصري لتنظيم المنافسة وشفافية المعاملات وإرساء آلية لمراقبة الممارسات التجارية ومقاومة المنافسة غير الشريفة.

شيراز الرحالي

الدراسة الوطنية الخاصة بقانون وسياسة المنافسة في تونس

قوانين المنافسة دافع أساسي لتحفيز نسق الاستثمار

● ايلاء أكبر لإشكاليات المنافسة التي تميز النشاط الاقتصادي الحالي

(تونس-الخبير) في إطار مشروع تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يهدف إلى تعزيز وإصلاح القانون التجاري لدعم بيئة الأعمال والنهوض بنسق الاستثمار في هذه المناطق، اختير قانون وسياسة المنافسة في تونس ليكون موضوع دراسة معمقة من قبل فريق وطني يضم نخبة من المختصين والمطلعين في المجال الاقتصادي والقانوني.

وتدخل هذه الدراسة ضلب المرحلة الثانية من المشروع والتي تنص على إجراء دراسة معمقة حول أحد فروع القانون التجاري.

وتضمنت الدراسة التي تم تقديمها مؤخرا تشخيصا للإطار القانوني والمؤسسي لسياسة المنافسة في تونس وتطور هيكلة الاقتصاد الوطني في أهم القطاعات ووضع المنافسة فيها وتفاعلها مع باقي السياسات الاقتصادية ذات التوجه التحرري، وتدعيما لمختلف عناصر الدراسة تم انجاز استطلاع للآراء شمل عينة من 165 شخصا تضم كافة الشرائح المعنية من حقوقيين ورجال الأعمال وجهات رسمية للوقوف على تقييم وسياسة المنافسة في تونس على مجموع الاحكام الهادفة لضمان التوازن العام للأسواق وتكريس حرية المنافسة بها وتتعلق هذه القوانين عادة بأحكام تتصل بحظر السلوكيات التجارية الضارة بحرية المنافسة وخاصة الاتفاقيات وعمليات التواطئ وإساءة استغلال وضعيات الهيمنة بالسوق إلى جانب ممارسة رقابة مسبقة واحتياطية على درجة تركز النفوذ الاقتصادي في مختلف الأسواق.

في المقابل يقتصر مصطلح قانون المنافسة حسب ما ورد في تقرير الدراسة الوطنية حول قانون وسياسة المنافسة في تونس

تحفيز نسق الاستثمار والمساهمة الفاعلة في تنشيط حركة النمو الاقتصادي

موضوعي لرؤية هذه الشرائح لمدى تحفيز قانون الأعمال للنشاط الاستثماري ولتسهيل الأعمال.

وتضمنت الدراسة أربعة محاور أساسية من خلال التطرق إلى الحلقية الاقتصادية لإصدار وتطور تنفيذ قانون المنافسة أولا وتطور الإطار التشريعي والمؤسسي لقانون المنافسة ثانيا وتضمن العنصر الثالث من الدراسة تقييما لإعمال قانون المنافسة وفي العنصر الخامس من الدراسة وقع التطرق إلى مسارات الإصلاح والتطوير المقترحة.

الفرق بين سياسة المنافسة وقانون المنافسة

وللتذكير فإن سياسة المنافسة هي مجموع الأعمال والإجراءات والسياسات الهادفة إلى تحفيز المنافسة في السوق والرفع من القدرة التنافسية للسلع والخدمات المعروضة، ويتضمن مفهوم سياسة المنافسة إطارا موسعا يمكن أن يشمل كل السياسات الاقتصادية التي تخدم تطوير مناخ المنافسة كالسياسة التجارية وسياسة الأسعار وقوانين حماية الملكية الفكرية وتطبيقاتها وغير ذلك من القوانين.

وفي المقابل يقتصر مصطلح قانون المنافسة حسب ما ورد في

تسهيل النفاذ إلى الأنشطة الاقتصادية من خلال تبسيط الإجراءات وتقليص كلفتها

إضافة إلى الأهمية البالغة التي تكتسيها سياسة وقوانين المنافسة ودورها البارز في تحفيز نسق الاستثمار والمساهمة الفاعلة في تنشيط حركة النمو الاقتصادي على الصعيد الوطني بفضل المجهودات المتواصلة لمختلف هياكل المنافسة التي توصلت إليها الدراسة الوطنية حول قانون وسياسة المنافسة في تونس، خلصت هذه الدراسة أيضا إلى جملة من التوصيات تتعلق بهذا الموضوع في عدد من المجالات وتهدف كلها إلى تعزيز مناخ المنافسة في الاقتصاد ومزيد تطوير

تطوير الإطار القانوني والترتيبي لسياسة المنافسة بما يضمن مزيد توافقه مع التشريع الأوروبي

يقوم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بتنفيذ المشروع الإقليمي

ففي مجال الإصلاحات الهيكلية نصت الدراسة أساسا على مزيد تسهيل النفاذ إلى الأنشطة الاقتصادية عبر مواصلة جهود تبسيط الإجراءات وتقليص كلفتها وكذلك فتح بعض القطاعات الممنوح في شأنها امتياز لمؤسسات عمومية أمام المنافسة.

وبالنسبة لتطوير الإطار القانوني والترتيبي لسياسة المنافسة بما يضمن مزيد توافقه مع التشريع الأوروبي ومستلزمات المرحلة المقبلة شملت توصيات الدراسة بالخصوص إدخال جملة من التعديلات لتحسين صياغة القانون وتطوير محتواه خاصة فيما يتعلق بتوسيع مجال الاستشارة الوجوبية لمجلس المنافسة ليغطي زيادة عن النصوص الترتيبية مشاريع القوانين التي لها تأثير في وضع المنافسة وتعزيز استقلالية جهاز التحقيق في المجلس عن جهاز القضاء إلى جانب عدد من التوصيات الاخرى المتعلقة بهذا الباب.

وأوصت الدراسة أيضا بتعزيز نشر ثقافة المنافسة واستعمال كل الآليات المتاحة لذلك ومواصلة جهود بناء وتطوير القدرات والكفاءات الوطنية في مجال المنافسة. وفيما يتعلق بأولويات العمل التي يجب أن تركز عليها المنافسة في السنوات القادمة أكدت الدراسة أساسا ضرورة ايلاء مزيد من العناية لمعالجة بعض إشكاليات المنافسة التي تميز النشاط الاقتصادي الحالي وخاصة منها العلاقة بين المساحات الكبرى والمنتجين ومعالجة ظاهرة التجارة الموازية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني والممارسات التجارية لبعض المجمعات الكبرى.

هذا ويقوم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بتنفيذ المشروع الإقليمي "تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على امتداد سنتين (2008-2010) في كل من لبنان وتونس واليمن والإمارات العربية المتحدة وذلك بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية.

نجيبة مجلوف

ورشة عمل حول قانون سياسة المنافسة في تونس:

مزيد تحفيز تنافسية المنتوجات والسلع والخدمات

في اطار مشروع تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا انتظمت يوم الخميس الفارط ورشة عمل حول «قانون وسياسة المنافسة في تونس» ببادرة من وزارة التجارة والصناعات التقليدية وبالتعاون مع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وبدعم من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)و وقد أشرف على افتتاحها السيد رضا بن مصباح وزير التجارة والصناعات التقليدية وحضرها مدير عام المنافسة والأبحاث الاقتصادية بالوزارة المذكورة ومدير المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وعدد من المختصين والاقتصاديين من الدول المعنية بالمشروع.

وتمثل ورشة العمل الوطنية حول «قانون وسياسة المنافسة في تونس» تتويجا للمرحلة الثانية من مشروع تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي ينفذه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بالتعاون مع مبادرة الشراكة شرق أوسطية.

وتجدر الاشارة الى أن هذا المشروع انطلق في جويلية 2008 ويمتد الى 2010 وتم اختيار (4) أربع دول عربية لتنفيذه بها وهي تونس والامارات العربية المتحدة ولبنان واليمن. وقد تم اجراء تقييم عام لوضع القوانين التجارية في المنطقة ومدى مساهمتها في تحفيز مناخ الأعمال في مرحلة أولى. كما وقع اختيار قانون المنافسة ليكون موضوع دراسة معمقة ستنجز في تونس في مرحلة ثانية.

أما أهداف هذه الورشة فتتمثل في تقييم ومناقشة أهم الاستنتاجات وتوصيات تقرير المرحلة الثالثة من المشروع المخصصة لدراسة قانون وسياسة المنافسة وطرح الأفكار حول مسارات الاصلاح والتطوير الممكنة بهدف تعزيز سياسة المنافسة وتدعيم تطبيق قانون المنافسة مع إثراء الدراسة بتوصيات ومزيد التوعية بمكونات ونتائج المشروع.

اهتمام بمزيد تعزيز تنافسية منتوجاتنا الفلاحية

آليات لتحسين تنافسية المؤسسات

وأبرز السيد رضا بن مصباح وزير التجارة والصناعات التقليدية في كلمته الافتتاحية أن اختيار هذا الموضوع يعكس المكانة الهامة التي تحتلها المنافسة في تونس ودورها في تحسين مناخ الأعمال. مضيفا أن هذه الورشة تأتي أسبوعا بعد تقديم التقرير السنوي الثاني عشر لمجلس المنافسة لرئيس الدولة والانطلاق في تنفيذ البرنامج الرئاسي «معا لرفع التحديات» 2014.2009 مع ما يتضمنه من اجراءات لدفع تنافسية الاقتصاد وتسريع نسق النمو وتعزيز حماية المستهلك.

وأشار الوزير الى النقطة الرابعة من البرنامج الرئاسي المتعلقة بموضوع المنافسة والرامية الى تعزيز صلاحيات مجلس المنافسة وتدعيم دور المعهد الوطني للاستهلاك. مبينا أن تحقيق الأهداف التنموية في ظل اقتصاد معولم تحتد فيه المنافسة العالمية يقتضي مزيد الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتحسين محيط الاستثمار في بلادنا.

وأكد في ذات السياق أن تحفيز المنافسة في السوق الداخلية يمثل مطمحا تعمل الوزارة على دفعه في كامل القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد اجراءات وبرامج تهدف الى تسهيل النفاذ الى الأسواق الخارجية والداخلية وذلك من خلال جملة الاتفاقيات التجارية التي أمضتها تونس والتي تفتح المجال أمام المؤسسات الوطنية للولوج الى أسواق أوسع (850 مليون مستهلك). كما تعززت هذه الاتفاقيات باحداث آليات لتحسين تنافسية المؤسسات على غرار برنامج التأهيل الصناعي وبرامج تأهيل الخدمات وبرامج تنمية الصادرات.

رضا بن مصباح

تطوير قواعد المنافسة

وقد تطرقت الدراسة الى تطوير الاطار التشريعي والقانوني لسياسة المنافسة وتقييم عمل الأطراف المعنية اثر دخول قانون المنافسة حيز التطبيق والتموقع الاقليمي لتونس في هذا المجال.

كما أوصت الدراسة بتعزيز سلطة المنافسة ودعم مواردها وتنظيمها وضرورة ايلاء مزيد من العناية لمعالجة بعض اشكاليات المنافسة التي تميز النشاط الاقتصادي الحالي خاصة منها ما يتعلق بالعلاقة بين المساحات الكبرى والمنتجين ومسألة الهوامش الخلفية ومعالجة ظاهرة التجارة الموازية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني والممارسات التجارية لبعض المجمّعات الكبرى المهيمنة على السوق. اضافة الى توصيات بتحرير مجمل الأنشطة الاقتصادية وفتح قطاعات عديدة على المنافسة «التأمين والصحة» وتطوير قواعد المنافسة ووضع اطار قانوني عصري لتنظيم المنافسة.

تحفيز المنافسة في السوق

ويمكن تعريف سياسة المنافسة بكونها مجموع الأعمال والاجراءات والسياسات الهادفة الى تحفيز المنافسة في السوق والرفع من القدرة التنافسية للسلع والخدمات المعروضة. ومن هذا المنطلق فان سياسة المنافسة لها مفهوم واسع يمكن أن يشمل كل السياسات الاقتصادية التي تخدم هذا الهدف منها خاصة السياسة التجارية وسياسة الأسعار وقوانين حماية الملكية الفكرية وتطبيقها وسياسة الاستثمار وتحديث قوانين الأعمال وجعلها محفزة للنشاط وتحفيز دور القطاع الخاص.

إيمان الشامخي المطماطي